تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة على المبادلات التجارية البينية داخل التكتلات الاقتصادية للدول النامية - دراسة حالة: الميركوسور، الأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى-

د. محمد زيدان
جامعة الشلف- الجزائر
zidane1962@gmail.com

أ. محمد يعقوبي
جامعة الشلف - الجزائر
mohammed.yagoubi@hotmail. com

Received:2012 Accepted: 2012 Published: 2013

ملخص:

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة بحدة على مختلف مجالات الاقتصاد العالمي وأدائه، وتعتبر التجارة العالمية من بين أهم أوجه هذا التأثير. وقد امتد هذا التأثير ليشمل الاقتصاديات النامية، بحيث تأثرت تجارتها الخارجية بشكل ملحوظ بتغيرات مؤشرات الاقتصاديات الدولية، وقد انعكس هذا على أداء تجارتها مع الدول النامية الأخرى التي تشكل معها تكتلات وتجمعات اقتصادية. ونسعى من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على درجة واتجاه تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، وذلك من خلال التطبيق على ثلاثة تكتلات وهي: الميركوسور، الأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

Résumé :

La dernière crise financière mondiale a eu une influence très forte sur les diverses domaines de l'économie mondiale et ses performances, parmi ces domaines, le commerce international était l'un des aspects les plus importants de cette influence. Cet impact a été élargi pour inclure les économies en développement et son commerce extérieur, qui est affecté –de façon remarquable- par les variations des indices économiques internationale, cela a eu une forte réaction sur la performance de ses échanges commerciaux avec les autre pays en développement qui sont intégrés avec eux. Dans cette étude, on s'intéresse de l'impact de la crise financière mondiale sur le commerce inter-pays dans les intégrations économiques des pays en développement, et on applique sur trois intégration : le MERCOSUR, l'ANASE, et la la Grande Zone Arabe de Libre Change.

تمهيد:

يعرف العالم أزمة مالية صعبة منذ سنة 2007، توضحت معالمها وازدادت حدتها في سنة 2008، وعصفت بالاقتصاديات الصناعية وكشفت عن عيوب النظام الرأسمالي وفجواته، وقد أثرت هذه الأزمة على معظم الاقتصاديات العالمية على اختلاف طبيعتها ودرجة تقدمها، وقد سمح تأثر الأداء الفردي لاقتصاديات الدول بتأثر التكتلات الاقتصادية المنظمة لها، ومن أهم مظاهرها تأثر الإتحاد الأوروبي بالأداء الفردي لبعض دوله مثل اليونان وإرلندا.

وعلى غرار الدول المتقدمة، ونتيجة للأوضاع الاقتصادية التي تتميز بها الدول النامية، فقد توجهت معظم أقطار العالم النامي المتجاورة إلى الدخول في تكتلات اقتصادية، تساعدها على تنمية اقتصادياتها وتقليل تبعيتها إلى الدول المتقدمة. غير أنه لا يمكن فصل أداء هذه التكتلات عن الأداء الاقتصادي العالمي، ولذلك فإنها معرضة

هي الأخرى لآثار الأزمة العالمية، ويتأتى هذا من تأثر الاقتصاديات المكونة لها، بحيث ينعكس مباشرة على قيم مبادلاتها البينية ومعدلاتها.

ومن خلال هذه التوطئة، فقد تبلورت لنا الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

- ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على المبادلات التجارية البينية للتكتلات الاقتصادية بين الدول النامية؟

1. **الأسئلة الفرعية**: وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية، الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي معالم الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وما هي أهم تأثيراتها على التجارة الدولية؟
- ✓ ما هو مفهوم وأهداف التكامل الجهوي، وما هي أهم التكتلات الاقتصادية المتواجدة في العالم النامي؟
- ✓ ما مدى تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على التجارة البينية، وما هي اتجاهات هذا التأثير؟

2. **فرضيات الدارسة**: وقد وضعنا لهذه الدراسة فرضية واحدة لاختبار صحتها من عدمها وهي كالتالي:

انعكس تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على الدول النامية سلبيا على مبادلاتها التجارية البينية داخل تكتلاتها مع الدول النامية الأخرى.

3. **أهمية الدراسة**: تنبع أهمية هذه الدراسة من تفاقم آثار الأزمة على الأداء الاقتصادي العالمي وأداء الدول فرادى والتي لازلنا نشهدها لحد الآن، بالإضافة إلى تأثيرها الكبير على الأداء الكلي للإتحاد الأوروبي- الذي يعتبر نموذجا للتكتلات الاقتصادية الناجحة - بسبب تأثر اقتصاديات بعض الدول المشكلة له.

4. **أهداف الدراسة**: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز تأثير الأزمة الاقتصادية الراهنة على الأداء الكلي للتكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، وهذا من خلال التعرف على انعكاساتها على المبادلات التجارية البينية داخل هذه التكتلات.

5. **تقسيمات الدراسة**: وللإحاطة بهذا الموضوع، والإجابة على الإشكالية الموضوعة، واختبار صحة الفرضية من عدمها، فقد قسمنا خطة دراستنا إلى ثلاثة محاور تجيب على الأسئلة الفرعية المطروحة كما يلي:

- ✓ الأزمة المالية العالمية الراهنة وتأثيرها على التجارة الدولية.
- ✓ التكامل الجهوي والتكتلات الاقتصادية في الدول النامية
- ✓ تأثير الأزمة العالمية الراهنة على التجارة البينية لكل من تكتل الميركوسور، الأسيان ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا: الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على التجارة الدولية:

لقد كان للأزمة المالية العالمية الراهنة انعكاسات جلية على الأداء الاقتصادي العالمي الكلي والفردي، وفي مختلف الميادين والمجالات الاقتصادية والاجتماعية. وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف على أبرز معالم الأزمة المالية العالمية الراهنة وآثارها الكلية، وكذا انعكاساتها على أداء التجارة العالمية.

1. .الأزمة المالية العالمية 2008 : معالمها وتداعياتها:

يمر الاقتصاد العالمي منذ أوت 2007 بأزمة مالية غير مسبوقة الشبه في أسبابها وآثارها، حيث نتجت عن ما يعرف بمشكلة الرهن العقاري التي انتشرت في الولايات المتحدة، ثم امتدت تأثيراتها إلى مختلف المتغيرات الاقتصادية لمعظم الدول على اختلاف درجات نموها، وذلك رغم الجهود التي بذلتها الدول المتقدمة ومؤسساتها، ورغم مساعدة الدول النامية والدول النفطية للمؤسسات المالية للخروج من هذه الأزمة. وسنحاول من خلال هذا العنصر، سنحاول التعرف على أهم معالم هذه الأزمة وآثارها على مختلف الاقتصاديات.

1.1. أسباب الأزمة ومعالمها:

يمكن القول أن بداية الدخول في الأزمة المالية العالمية 2008 بدأت منذ عام 2000 نتيجة لانفجار فقاعة شركات الانترنت، غير أن البداية الفعلية لها كانت سنة 2006، حيث ارتفعت أسعار الفائدة لأكثر من 25%، وارتفع حجم القروض العقارية بشكل رهيب، وأصبح المستفيدون من هذه القروض غير قادرين على ردها، مما أدى إلى انخفاض جودتها. ونتيجة لهذا الواقع فقد توجهت العديد من البنوك التي تمتلك التزامات عقارية على مواطنين أمريكيين إلى الحجز على مساكنهم، حيث بلغت نسبة الأشخاص غير القادرين على السداد 93% وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي عقاراتهم.

ومحاولة منها لتغطية خسائرها والتخلص من القروض رديئة الجودة، فقد توجهت البنوك إلى توريق القروض العقارية وبيعها لبنوك ومؤسسات مالية أخرى داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية. غير أن انخفاض أسعار قيم هذه الأوراق وعدم قدرة معظم البنوك على استرداد ديونها، أدى إلى معاناة القطاع البنكي والمالي الأمريكي من صعوبات تمويلية كبيرة، وانتشرت حالة من عدم الثقة في الأسواق النقدية والمالية، وكانت أولى شرارات الأزمة هي إعلان بنك "ليمان براذرز" إفلاسه، وتوالت بعد ذلك إشهارات الإفلاس في قطاعات البنوك والتأمينات الأمريكية، نتيجة لانخفاض قيمها في البورصات ومعاناتها من العسر المالي، ثم امتدت الأزمة إلى القطاع الحقيقي، حيث شهدت عدة صناعات كصناعة السيارات العديد من الصعوبات المالية.

ولم تتوقف الأزمة عند الحدود الأمريكية، بل انتقلت خارجها، وأصبحت القطاعات المالية والحقيقية لمعظم الاقتصاديات الصناعية تعرف خسائر فادحة، وانهيارات كبيرة في مؤشرات أسواقها المالية، وتطورت حتى لتصبح أزمة ديون سيادية بالنسبة لبعض الدول كاليونان. ولم تسلم حتى الدول النامية والفقيرة من آثار الأزمة، حيث كان منعكسها الرئيسي هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية في الأسواق الدولية. وعموما يمكن إجمال العوامل الحقيقية لتفاقم الأزمة فيما يلي:

- ✓ تفاقم العجوزات المالية في الميزانية الأمريكية، وعدم رشادة السياسات المالية والنقدية المتبعة؛
- ✓ ابتكار أدوات وآليات مالية ذكية تفتقد إلى أجهزة لضبطها مما أدى إلى إساءة تقدير المخاطر، وفي نهاية المطاف إلى انهيار النظام من جراء نشوء فقاعة لأسعار العقارات المتزايدة كان لابد من تفجيرها[1]؛
- ✓ الترابط الكبير بين الاقتصاديات الدولية والاقتصاد الأمريكي، وتوفر قنوات اتصال سريعة بين الأسواق العالمية، مما أدى إلى تفاقم آثار الأزمة بشكل سريع وعولمتها.

2.1. تداعيات الأزمة المالية العالمية:

لقد امتدت آثار الأزمة المالية العالمية بعد أن عصفت بمختلف مؤشرات الاقتصاد الأمريكي إلى مختلف الدول المتقدمة، وكانت تداعياتها البارزة على الاقتصاد الأمريكي ممثلة فيما يلي:

- ✓ ارتفاع حجم العجز في موازنة الاقتصاد الأمريكي حيث شكل في بداية سنة 2008: 9.2% من الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب ارتفاع نسبة المديونية إلى أكثر من 64%؛
- ✓ تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع معدلات البطالة.؛
- ✓ ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القيمة الخارجية للدولار؛
- ✓ ارتفاع حجم خسائر البورصة نتيجة لانخفاض أداء القطاع المالي والحقيقي؛
- ✓ إفلاس العديد من البنوك الكبيرة والمؤسسات المالية والحقيقية، مما أدى إلى تفاقم أزمة الثقة داخل الميدان التمويلي والإقراضي.

وبالنسبة للاقتصاد العالمي، فيمكن ذكر الآثار التالية:

- ✓ تراجع معدلات نمو الناتج المحلي العالمي وآفاقه، بالإضافة إلى تباطؤ نمو التجارة العالمية؛
- ✓ تؤثر القطاع البنكي العالمي بإفلاس ومعاناة العديد من البنوك الكبيرة في مختلف أنحاء العالم، وانعكس هذا على تراجع معدلات الائتمان، وسيادة جو من عدم الثقة؛
- ✓ حدوث خسائر كبيرة في الأسواق المالية لمختلف الدول، وزيادة حدة تذبذبات أسعارها؛

- ✓ معاناة بعض الدول الأوروبية من أزمات ديون سيادية حادة، مما ألقى بظلال الشك حول نجاعة التكتلات الاقتصادية في مواجهة الأزمات العالمية.

2. تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية:

حسب العديد من التحقيقات والدراسات فقد كان للأزمة المالية العالمية 2008 تأثير كبير على جانب التجارة الدولية، ويرجع هذا إلى أنها أثرت على العديد من المتغيرات التي لها علاقة بالتجارة العالمية. فقد تسببت الأزمة في تغير شروط الإقراض، وارتفاع أسعار المواد الأساسية، وارتفاع درجة عدم التأكد في تعاملات الشركاء التجاريين، وهذا إضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للعائلات نتيجة لتغيرات الظروف الاقتصادية الكلية، وكل هذا كان له تأثير كبير على نشاطات الشركات داخل أسواقها المحلية. وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف تأثير الأزمة المالية العالمية على التجارة الدولية من خلال إبراز تطورات أرقام التجارة الدولية قبل وبعد الأزمة، والعوامل التي أدت إلى ذلك.

1.2. تطورات التجارة الدولية قبل سنة 2007:

خلال الفترة 2000- 2006 كان نمو تجارة السلع العالمية أكبر بمرتين من النمو السنوي للإنتاج العالمي، حيث أنه خلال هذه الفترة فقد ارتفعت قيمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية قيمة صادراتها، وكذلك هو الحال بالنسبة لمنظمة الدول المستقلة والشرق الأوسط وإفريقيا. وعلى العكس من ذلك في كل من أوروبا وآسيا، حيث ارتفع معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات.

وفي سنة 2006، فقد ارتفعت قيمة الجارة العالمية بنسبة 8.5%، في حين عرف الإنتاج العالمي ارتفاعا بنسبة 3.5%. وهذا الارتفاع في حجم لتجارة العالمية يرجع إلى ارتفاع في حجم الصادرات الأوروبية بنسبة 7% بالنسبة لسنة 2005، بالإضافة إلى ارتفاع في حجم صادرات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11% وفي حجم الصادرات الصينية بنسبة 22%. وقد حقق معدل نمو الصادرات قيمة أقل من المعدل العالمي الذي بلغ 11% في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والكاريبي (2.5%)، في منظمة الدول المستقلة (6%)، وفي إفريقيا (3%). وبالإضافة إلى هذا فقد ساعد نمو الطلب العالمي على ارتفاع قيمة الصادرات العالمية[2].

2.2. التجارة العالمية بعد سنة 2007:

عرفت التجارة العالمية خلال سنة 2007 تباطؤا في النمو، فقد سجلت الصادرات العالمية نموا في حجمها قارب 6% مقابل نمو للناتج العالمي قدره 3.4%. وجاء هذا التباطؤ نتيجة لانخفاض الطلب على الواردات خاصة في

الولايات المتحدة، أوروبا واليابان، فيما بقيت التجارة نشيطة في معظم الدول النامية، وقد سجلت تجارة الخدمات لأول مرة خلال خمس سنوات نموا في قيمتها قدّر بـ 18%.

وقد واصلت التجارة العالمية مرحلة نموها إلى غاية الربع الأول من سنة 2008، ولكن خلال الربع الأخير من السنة عرفت تراجعا ملحوظا. فقد تراجعت الجارة الأوروبية بنسبة 16% خلال الربع الأخير من سنة 2008 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2007، وقد سجلت الصادرات الأسيوية والأمريكية الشمالية انخفاضات قدرت بـ 5% و7% على الترتيب. وخلال شهر ديسمبر من سنة 2008 فقد تراجعت صادرات المواد الأولية بنسبة 18.3% بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2007،وتراجعت كذلك صادرات الوقود المعدني والزيوت ومشتقاتها بنسبة 30.4%، في حين شهدت كل من صادرات الأغذية والمشروبات والتبغ وصادرات وسائل وتجهيزات النقل ارتفاعات قدرت بـ 9.7% و3.4%، أما صادرات المنتجات الصناعية الأخرى فقد تراجعت بنسبة 3.6% خلال نفس الفترة[3].

وخلال سنة 2009 فقد شهدت صادرات السلع العالمية تراجعا في قيمتها قدر بـ 12.2%، وقد عم هذا التراجع مختلف مناطق العالم، وقد عرفت تجارة السيارات انخفاضا قدر بـ 48% خلال الربع الأول من سنة 2009، تأتي بعدها تجارة الحديد والفولاذ بنسبة 37%، ثم تجهيزات الاتصالات والمكاتب بنسبة 29%. وقد تواصل التجارة العالمية للسلع خلال الربع الثاني من السنة حيث بلغ 33%، وانخفضت المبادلات التجارية أكثر من 10 نقاط عن الناتج العالمي، علما أن متوسط نمو التجارة العالمية خلال عشر سنوات بلغ 4.1%.

ونتيجة لعودة النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والدول النامية خلال سنة 2010، فقد ارتفعت التجارة السلعية العالمية في الربع الأول من السنة بنسبة 25%، ويمكن تبيين تطورات قيمة الصادرات السلعية العالمية خلال سنوات 2007، 2008 و2009 في العالم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطورات قيمة الصادرات السلعية العالمية خلال سنوات 2007، 2008 و2009 (التغير السنوي بـ %)

السنوات	2007	2008	2009
العالم	6.5	2.2	12.2-
الاقتصاديات المتقدمة	4.8	0.8	15.3-
الاقتصاديات النامية	9	3.8	7.8-

المصدر: Laure BOUET, OP-SIT, P 3.

3. أسباب تأثر التجارة العالمية بالأزمة المالية:

ترتبط التجارة العالمية بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والمالية، وقد سمح تأثر هذه المتغيرات بالأزمة العالمية بتوليد عوامل قوية سمحت بوصول آثار الأزمة المالية العالمية إلى قطاع التجارة الخارجية العالمية، ومن هذه العوامل نذكر ما يلي:

- الارتباط القوي بين التجارة العالمية والناتج المحلي العالمي، فقد أثبتت العديد من البحوث والدراسات أن المرونة بين التجارة العالمية والناتج العالمي تتزايد مع الزمن، وحسب تقرير للمنظمة العالمية للتجارة حول أوضاع التجارة العالمية في 2009- 2010، فقد تبين أن التأثر بالأزمة العالمية يتأتى من طبيعة المنتجات المتأثرة بانخفاض الطلب العالمي، حيث تمثل هذه المنتجات نسبة كبيرة من المبادلات التجارية العالمية؛

- تشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود في إطار العولمة، مما يخلق أثرا مضاعفا بحيث أن تراجعا في الطلب يؤدي إلى تراجع أكثر حدة في التجارة الدولية، كما أن انكماش الوفرات الموجهة لتمويل التجارة ساهم بشكل كبير في تراجع التدفقات التجارية، ولاسيما للدول النامية[4]؛

- لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى اختناقات في التسهيلات الائتمانية، حيث عمدت البعض البنوك إلى تقنين وترشيد في الإقراض، وخصوصا للقطاعات الصناعية والمجالات الإنتاجية ذات المخاطر العالية، كما خفضت من تمويل التجارة مما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية للتجارة[5]؛

- تقلبات دورات أسعار الأسهم، حيث أن معظم المؤسسات والشركات الكبرى اتجهت إلى تسييل محافظها السوقية ببيع مكوناتها، من أجل التحكم في نفقاتها ومواجهة صعوباتها المالية الناتجة عن انخفاض الطلب على منتجاتها، وقد سمح البيع المكثف للأسهم في الأسواق المالية إلى التأثير على الأوضاع المالية للمتعاملين التجاريين الدوليين، وهو ما أدى إلى التأثير على التبادلات التجارية الدولية.

ثانيا: التكامل الجهوي والتكتلات الاقتصادية في الدول النامية:

لقد توجهت العديد من الدول المتقدمة والدول النامية في النصف الثاني من القرن الماضي إلى الدخول في تكتلات اقتصادية مع دول أخرى، رغبة منها في تعميق التعاون والشراكة الاقتصادية معها، والاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتوفر عليها بما يسمح بتعظيم عوائد استغلالها، وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم التكامل الجهوي وأبعاده، وعلى أهم التكتلات الاقتصادية المتواجدة بين الدول النامية.

1. التكامل الجهوي: مفهومه وأهدافه

يمثل التكامل الاقتصادي اتفاقا إراديا بين مجموعة من الدول في المجالات الاقتصادية التي تكون محل تفاهم بينها، وينص هذا الاتفاق في الغالب على تحرير انتقال مدخلات الإنتاج ومخرجاته بين الأقطار الاقتصادية، وهذا بهدف زيادة المنافع من توجهات التجارة الخارجية بينها، والاستفادة من الميزات الإنتاجية التي تمتلكها وتقاسم أفضلياتها. وغالبا ما تكون هذه الاتفاقيات بين مجموعة من البلدان تكون متقاربة جغرافيا، مما ساعد

على ارتفاع نسبة التجارة الإقليمية في التجارة الخارجية العالمية، وسنتطرق في هذا العنصر إلى مفهوم التكامل الجهوي بين الدول والأهداف المرجوة منه.

1.1. مفهوم التكامل الجهوي:

تكتسب التجارة الإقليمية أهمية متزايدة بالنسبة للمشهد الاقتصادي العالمي، فقد بلغت نسبة التجارة الإقليمية 55% من إجمالي التجارة العالمية. ولقد ازدادت التجارة الإقليمية بمقدار ثمانية أضعاف منذ ثمانينيات القرن العشرين، وأصبحت تتحكم بنسبة 40% من التجارة العالمية حاليا، وقد أدى التعثر في المفاوضات متعددة الأطراف وتشعبها وتعقيداتها إلى تعزيز التجارة الإقليمية أكثر فأكثر. وتعتبر الاتفاقيات التجارية الإقليمية ظاهرة رئيسية ذات اتجاه واحد (غير قابلة للتراجع)، وخلال السنوات الأخيرة كانت أعداد الاتفاقيات التفضيلية – وكذلك نسبة التجارة التفضيلية من إجمالي التجارة العالمية- في ازدياد مستمر[6].

ويعرف التكامل الجهوي على أنه تحرير لعمليات تبادل لعوامل الإنتاج بين الأسواق كمقدمة للتكامل التجاري في إطار التكامل الدولي، ويمثل رؤية للتكامل الدولي والتحرير التجاري كوسيلة لتذليل العوائق السياسات المحلية لتقريب الأسواق الدولية عبر الحدود.

والتكامل الجهوي عبارة عن إستراتيجية تكاملية للفاعلين فيه في فضاء غير متجانس مؤسس على نظام مشترك للقواعد الاجتماعية والاقتصادية موضوع من طرف السلطات العمومية بالتوافق مع القطاع الخاص.

وتعرف التكتلات الإقليمية بأنها المبادرات التي تتخذها الحكومات في منطقة ما لتحرير وتسهيل التجارة مع بعض الدول على الصعيد الإقليمي، سواء من خلال إقامة مناطق حرة للتجارة أو اتحادات جمركية أو غيرها من أشكال التنسيق والتكامل التجاري والاقتصادي الإقليمي[7].

وبالتالي يمكن القول أن مفهوم التكتل الإقليمي يشير إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية. وهذا من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار، وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.

وتوفر هذه الاتفاقيات العديد من المزايا لأعضائها من خلال مجالاتها المختلفة، كالمساهمة في تخفيض أسعار المنتجات الأساسية، وتسهيل وصولها إلى الأسواق، وتسهم في تنمية منطقة الاتفاقية بأكملها كما تزيد من

فاعلية مشاركة دول المنطقة في النظام التجاري العالمي وتعتبر جزءا أساسيا من الخطط التنموية لأغلب البلدان النامية والمتقدمة. ورغم المخاوف من الأثر السلبي المتوقع للاتفاقيات الإقليمية على النظام التجاري متعدد الأطراف، فإن عدد هذه الاتفاقيات مازال في تزايد مستمر ومتسارع.

ومن الملاحظ أن أكثر اتفاقيات التكاملات الجهوية انتشارا هي اتفاقيات مناطق التجارة الحرة حيث تمثل 84% من إجمالي الاتفاقيات الإقليمية المفعلة، كما تمثل الاتفاقيات ذات المجال المحدود واتفاقيات الاتحادات الجمركية 8% لكل منهما، بالإضافة إلى هذا تتواجد هناك صيغ أخرى أكثر تطورا مثل الأسواق المشتركة، والاتحادات الاقتصادية.

2.1. أهداف وأبعاد التكتلات الإقليمية:

ومن خلال ما سبق، يتبين لنا أن التكتل الاقتصادي الإقليمي مسارا اقتصاديا سياسيا واجتماعيا في سبيل توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين أعضائه سعيا لتحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها ما يلي:

- الوصول إلى مميزات وخصائص اقتصاديات الحجم والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، من خلال تحقيق تكامل للأسواق الإقليمية وتوسيعها، وإزالة عوائق انتقال عوامل الإنتاج بينها.

- الاستفادة قدر الإمكان من مزايا الإنتاج التفضيلية للاقتصاديات المتكتلة، كانخفاض تكاليف الأيدي العاملة وكفاءتها، والتخصص الإنتاجي لبعض الدول في مجالات معينة، وتعميم فوائد تقسيم العمل على كافة أعضاء التكتل؛

- تخفيف أضرار الارتباط المباشر باقتصاديات خارج التكتل، والحصول على آلية تسمح بمواجهة آثار الصدمات الخارجية والتخفيف من آثارها على الدول الأعضاء ومواجهتها ككتلة واحدة؛

- رفع مستوى التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتعظيم قدرات الاستغلال، وخلق فرص عمل جديدة.

بالإضافة إلى هذه الأهداف الاقتصادية وأخرى، فإنه قد يرسم له العديد من الأهداف الاجتماعية والسياسية نذكر منها ما يلي:

- توليد فرص التقارب والتواصل بين الشعوب المتجاورة، وتعزيز التبادل الثقافي والفكري والتعايش السلمي بينها؛

- رفع الوزن السياسي للدول أعضاء التكتل، من خلال زيادة القدرة التفاوضية لها كصوت واحد مع الدول والتكتلات الاقتصادية الأخرى وحتى المنظمات الدولية والإقليمية؛

السعي لتحقيق أهداف إستراتيجية أخرى، كتدعيم أمن وسلامة الأعضاء، والدفاع عن مقوماتها ضد التهديدات الخارجية.

2. التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية:

منذ منتصف الثمانينات بدأت بعض الأقطاب الاقتصادية تظهر في العالم النامي مثل دول جنوب شرق آسيا، دول شرق أوروبا، وبعض دول أمريكا اللاتينية، حيث حققت هذه الدول قفزة معتبرة في مسار تنميتها الاقتصادية. وقد عزز هذا الوضع التوجه نحو إنشاء تكتلات اقتصادية من شأنها تدعيم التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، وتكاد تنتشر هذه التكتلات – بغض النظر عن شكلها- في مختلف مناطق العالم النامي، ونذكر منها ما يلي:

1.2. تجارب التكتل الاقتصادي في أمريكا اللاتينية:

لقد توجهت دول أمريكا اللاتينية إلى البحث عن فرص للتكامل فيما بينها أسوة بالإتحاد الأوروبي ومنظمة النافتا، ورغبة في زيادة التنسيق والتوافق في سياساتها الاقتصادية والتجارية الخارجية، ووضع حد للتبعية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن ضمن هذه المحاولات نذكر ما يلي:

❖ **تكتل الميركوسور** MERCOSUR: ولد هذا التجمع بتاريخ 26 مارس 1991 بالتوقيع على اتفاقية Asunción من كل من البرازيل، الأرجنتين، الباراغواي، والأوروغواي،وهو ثالث أكبر سوق متكاملة في العالم بعد الإتحاد الأوروبي والنافتا، ويبلغ تعداد سكانه 241 مليون نسمة على مساحة تبلغ 11 مليون كلم^2 [8].

ويعد الميركوسور وسيلة للتعاون والتكامل أكثر من منظمة النافتا، ويهدف إلى تحقيق حرية انتقال للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، توحيد التعريفات الخارجية، وتقريب وتنسيق السياسات الاقتصادية والتشريعية للدول الأعضاء، وبتاريخ 17 ديسمبر 2004، عقد اجتماع في Quro Perto، وتقرر على إثره الموافقة على انضمام كل من الإكواتور، كولومبيا وفنزويلا، في أبدت كل من بنما والمكسيك رغبتيهما في الانضمام إلى الميركوسور.

❖ **تجمع الأنديز** La Communauté Andine:[9] وهو تكتل اقتصادي لأربعة دول من أمريكا الجنوبية، التي تتقاسم نفس الهدف وهو رفع درجة نمو اقتصادياتها عن طريق تكاملها. وبدأت مسيرة هذا التكتل بتوقيع اتفاق Carthagéne بتاريخ 26 ماي 1969 من طرف كل من: بوليفيا، كولومبيا، الإكواتور، والبيرو. ويبلغ تعداد سكانه 100 مليون نسمة، ويتربع على مساحة قدرها 3798000 كلم^2.

وبتاريخ 22 أفريل 2006 انضمت فنزويلا رسميا إلى تكتل الأنديز، وفي نفس الوقت أعلنت انسحابها من تكتل الميركوسور، لأن العضوية في الاثنين معا غير ممكنة، في حين انضمت الشيلي إلى التجمع خلال الفترة 1969 إلى 1976، ثم انسحبت بعد ذلك خلال حكم النظام العسكري بقيادة "أوغستو بينوشات" بسبب عدم التوافق بين سياستها الاقتصادية وسياسة التكتل.

2.2. تجارب التكتل الاقتصادي في القارة الإفريقية:

تتواجد في القارة الإفريقية 14 تجمعا اقتصادية بغض النظر عن درجة تكاملها، فمن ضمن 53 دولة، تنتمي 27 منها إلى تجمعين جهويين، و18 منها منظمة إلى ثلاثة تجمعات، ودولة واحدة فقط هي عضوة في أربع تجمعات، في حين لا تنتمي سبعة دول إلى أي تكتل اقتصادي. ويمكن تمثيل أهم التجمعات الاقتصادية المتواجدة في القارة السمراء من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2): أهم التكتلات الاقتصادية المتواجدة في القارة الإفريقية

التجمع	درجة التكامل	مجالات التكامل والتعاون	تاريخ الدخول في	الأعضاء	الهدف المحدد
إتحاد المغرب العربي (uma)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة	1989-2-17	الجزائر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس.	**إتحاد اقتصادي متكامل**
السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (comesa)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة	1994-12-8	أنغولا، بورندي، جزر القمر، جيبوتي، مصر، أريتيريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، جزر موريس، ناميبيا، أوغندا، جمهورية كونغو الديمقراطية، روندا، السيشل، السودان، سويزلاند، زامبيا، زيمبابوي.	**سوق مشتركة**
مجموعة دول الساحل الصحراوية (censad)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة.	4- 1998-2	البنين، بوركينافاسو، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، أريتيريا، غامبيا، ليبيا، مالي، المغرب، النيجر، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، الصومال، السودان، التشاد، الطوغو، تونس.	**منطقة تجارة حرة وتكامل في بعض القطاعات**
المجموعة الإفريقية لدول وسط إفريقيا (ceeac)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة.	1- 7- 2007	أنغولا، بورندي، الكامرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، روندا، ساوتومي، التشاد.	**إتحاد اقتصادي متكامل**

المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (cadeau)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة.	1993-7-24	البنين، بوركينافاسو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، السنيغال، سيراليون، التوغو.	**إتحاد اقتصادي متكامل**
مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (sadc)	منطقة تجارة حرة	السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة.	2000-9-1	جنوب إفريقيا، أنغولا، بوتسوانا، ليزوتو، مالاوي، جزر موريس، الموزمبيق، ناميبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، سويزلاند، زامبيا، زمبابوي.	**إتحاد اقتصادي متكامل**
المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (cemac)	**إتحاد جمركي**	**السلع، الخدمات، الاستثمارات، الهجرة**	**1999-6-24**	**الكامرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد.**	**إتحاد اقتصادي متكامل.**

المصدر: Le développement économique en Afrique :Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique. Nations Unies, New York et Genève, 2009, P12.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن محاولات التكامل تشمل كافة مناطق إفريقيا، غير أنها محدودة المردود والفعالية الاقتصادي، حيث أنها لا تتعدى درجة منطقة التجارة الحرة، وهذا بسبب المشاكل الاقتصادية الهيكلية والسياسية والأمنية التي تعاني منها أغلب الدول الإفريقية.

3.2. تجارب التكامل الاقتصادي في القارة الأسيوية:

لم تكن القارة الأسيوية بعيدة عن اتجاهات التكامل التي تميز بها العالم النامي، فقد ظهرت فيها بعض تجارب التكتل الإقليمي بين دولها النامية، وساعد على ذلك التطور الذي شهدته بعض اقتصادياتها كدول الجنوب الشرقي، الصين، الهند، وغيرها من الدول ذات الاقتصاديات الناشئة، ومن بين هذه التجارب نذكر ما يلي:

1.3.2. **رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان** ASEAN): نشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا كنوع من الحلف السياسي عام 1967 في مواجهة الشيوعية في جنوب شرق آسيا وخاصة فيتنام وكومبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة في بداية نشأتها على التنسيق السياسي. وجاء إنشاء هذه الرابطة بمبادرة خمس دول هي: ماليزيا، أندونيسيا، سنغافورة، تايلاندا، والفلبين، وقد انضمت إليهم بروناي سنة 1984، وتعتبر ماليزيا من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء. وفي مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلعية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمريكا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول[10].

وفي عام 1991 أنشئت منطقة التجارة الحرة لتحل محل النظام السابق وتهدف إلى إزالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية تدريجيا، ويتم تنفيذها على فترة إنتقالية تمتد إلى 15 عاما، ودخلت حيز التنفيذ عام 1994. وبعد الأزمات التي شهدتها المنطقة، والتي أدت إلى تناقص معدل النمو وتزايد معدلات البطالة، شعرت بأهمية التكامل والتعاون المالي والإقتصادي، فانتهت القمة السادسة التي عقدت خلال الفترة 15-16 ديسمبر 1998 في فيتنام إلى وضع خطة متوسطة المدى لإنعاش اقتصاديات الآسيان خلال الفترة (1999-2004) تتضمن سياسة من الإجراءات لتنشيط أسواق المال وزيادة حجم التعاون المالي[11].

2.3.2. **منظمة التعاون الإقليمي للتنمية**: قامت بين دولتين أسيويتين هي: إيران، باكستان، ودولة أوروبية هي تركيا، في العام 1964 بعد استفادتها من مزايا التعاون الذي تحقق لها في إطار حلف بغداد، وتتميز دول هذا الإقليم بأنها متجاورة وبينها قدر من التوافق في النواحي السياسية والحضارية، وقد تجسد ذلك من خلال إبرام العديد من العقود والاتفاقيات بين الدول وإقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة. غير أن قيام الثورة الإيرانية، ثم نشوب الحرب العراقية الإيرانية قد جمد أعمال المنظمة حتى العام 1985 الذي توصلت فيه الدول الأعضاء إلى اتفاقية تقضي بإعادة هيكلة المنظمة وإحيائها تحت اسم منظمة التعاون الاقتصادي، وشكلت معاهدة "أزمير" الأساس القانوني لهذه المنظمة، وأجريت عدة تعديلات على هذه المعاهدة في العام 1990، كما أضيفت لها بروتوكولات في عام 1991، وفي سنة 1992 انضمت إلى سبع دول جديدة إلى الدول الثلاث المؤسسة ليصبح العدد عشر دول، وهذه الدول هي: أفغانستان، وست من دول آسيا الوسطى التي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي وهي: أذربيجان، أوزبكستان، تركمانستان، طاجاكستان، كازاخستان، وقرقيزيا. ولا تختلف أهداف المنظمة الجديدة عن سابقتها، وإن كانت منحت اهتماما جديدا للبعد الدولي، فتضمنت أهدافها السعي إلى الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي، وهي نفسها الفكرة التي اتخذتها مختلف التكتلات في شتى أنحاء العالم[12].

4.2. **تجارب التكتل في الوطن العربي**:

رغم توفر العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لنجاح تكتل اقتصادي في العالم العربي، إلا أن غياب الإرادة السياسية للقادة العرب، والاختلافات بينهم، وعدم توفر الاستقرار السياسي في بعض الدول، وقفت عائقا أمام نجاح معظم تجارب التكتل العربي. وعلى الرغم من تواضع هذه المسيرة، إلا أنه يمكن ذكر تجربتين بارزتين هما: مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1.4.2. **مجلس التعاون الخليجي**: أنشئ مجلس التعاون الخليجي بمبادرة التحرك المشترك لقادته، فتم تأسيسه بموجب النظام الأساسي الموقع في أبوظبي بتاريخ 15 ماي 1981 بين دوله الست وهي الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت، كنتيجة للاستشعار بالتحولات

العالمية اللاحقة، وكنتيجة للظروف الاقتصادية وخاصة السياسية التي كانت تسود على محيط دوله آنذاك، والتي أثبت واقع الأحداث اللاحقة صحة التوجه بإنشاء هذا المجلس[13]. وقد خطت الدول الخليجية خطوات لابأس بها في المسيرة التكاملية للمجلس، وقد ساعدها على ذلك التجانس الكبير بين شعوبها فيما يتعلق بالدين واللغة والعادات والتقاليد، والتشابه في أنظمة الحكم بين الدول الأعضاء، إضافة إلى وجود إرادة سياسية كبيرة لقادته لتحقيق أهدافه الموضوعة.

2.4.2. **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:** لقد تم الإعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية في تاريخ 1997/12/19م من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي تنفيذ لقرار القمة العربية المنعقدة بالقاهرة سنة 1996م، والداعي إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإقامة منطقة تجارة حرة عربية، وهذا نتيجة للتحديات التي تفرضها تغيرات الاقتصاد الدولي ورغبة في إعطاء دفعة وديناميكية جديدة لمشروع التكامل الاقتصادي العربي، وتعد هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وقد وقعت عليها كل من: المغرب، تونس، ليبيا، مصر، الأردن، لبنان، سوريا، العراق، الكويت، قطر، سلطنة عمان، البحرين، الإمارات، والمملكة العربية السعودية[14]. وقد بلغ عدد الدول المنظمة إليها 17 دولة، وهي الدول الموقعة على الاتفاقية إضافة إلى كل من: جمهورية السودان، دولة فلسطين واليمن، وذلك بعد إيداعها لهيكل التعرفة الجمركية الساري لديها حتى 1997/12/31م، وموافقة مجلس وزرائها على البرنامج التنفيذي، والتوجيهات الصادرة بذلك إلى كافة منافذها الجمركية، بتطبيق التخفيض الجمركي بنسبة 10% على السلع العربية.

ثالثا: تأثير الأزمة العالمية 2008 على التجارة البينية لكل من تكتل الميركوسور، الأسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتبر هدف الدول الرئيسي من إنشاء تكتلات اقتصادية هو تعميق علاقات التعاون والشراكة بينها بما يسمح برفع معدلات نموها، وهو ما ينعكس إيجابا على حصة التجارة البينية لها بالنسبة لإجمالي التجارة الخارجية. وتتأثر التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بالتغيرات الاقتصادية العالمية، ومن ذلك أزمات النظام الرأسمالي التي تصيب الاقتصاديات المحلية وباقي اقتصاديات العالم، وسنحاول من خلال هذا المحور التعرف على التأثير الذي تركته الأزمة المالية العالمية الراهنة على قيمة التجارة البينية داخل تكتلات الاقتصاديات النامية من خلال التطبيق على ثلاثة تكتلات، وهي: الميركوسور، الأسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1. **تأثير الأزمة العالمية على التجارة البينية داخل الميركوسور:**

وتعد اقتصاديات دول الميركوسور أكثر نموا من باقي اقتصاديات أمريكا الجنوبية، ونظرا لعلاقاتها الاقتصادية والتجارية المتطورة مع العالم الخارجي (خاصة البرازيل والأرجنتين)، فإن هذا يساعد على امتداد تأثير

الأزمة العالمية الأخيرة إلى اقتصادياتها وتجارتها الخارجية والبينية داخل التكتل. ويمكن تمثيل تطورات التجارة البينية بين دول الميركوسور من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تطور الصادرات البينية والواردات البينية داخل تكتل الميركوسور خلال الفترة 2001- 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات البينية (مليار دولار)	15.2	10.2	12.7	17.1	21.1	25.8	32.3	41.6	32.7	43.9
الحصة النسبية من إجمالي الصادرات (%)	17.29	11.47	12	12.62	12.89	13.56	14.46	14.94	15.06	15.61
الواردات البينية (مليار دولار)	15.9	10.7	13.5	18.0	22.5	25.9	33.4	43.7	32.8	44.4
الحصة النسبية من إجمالي الواردات (%)	18.94	17.2	19.48	18.95	19.74	18.59	18.26	19.96	17.6	16.66

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة.

يمثل هذا الجدول تغيرات قيمة جانبي التجارة لدول تكتل الميركوسور فيما بين بعضها البعض، ويتضح من خلاله أن قيمتي الصادرات البينية والواردات البينية منخفضة ولا تتعدى متوسطاتها خلال فترة الدراسة 25.3 مليار دولار و26.1 مليار دولار على الترتيب. أما بالنسبة للحصة النسبية من إجمالي التجارة الخارجية، فنلاحظ أن أعلى نسبة للصادرات البينية سجلت في سنة 2001 بـ: 17.29%، أما الواردات البينية فسجلت أعلى نسبة لها في سنة 2005 بـ: 19.74%، وهما نسبتان منخفضتان مقارنة مع نسب تكتلات الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي (60% في المتوسط).

أما بالنسبة لتأثر التجارة البينية، فمن خلال متابعة تطورات قيمتي الصادرات البينية والواردات البينية خلال فترة الدراسة نسجل ما يلي:

❖ **فيما يتعلق بالصادرات البينية:** نلاحظ أن قيمتها انخفضت من 15.2 مليار دولار سنة 2001 إلى 10.2 مليار دولار في سنة 2002، ثم بعد ذلك دخلت قيمتها وحصتها النسبية في مرحلة ارتفاع إلى غاية سنة 2008 حيث سجلت 41.6 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2009 إلى 32.7 مليار دولار، وارتفعت سنة 2010 حيث سجلت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة بـ 43.9 مليار دولار. في حين لم تعرف حصتها النسبية انخفاضا بعد سنة 2002، بل عرفت ارتفاعات مستمرة إلى غاية سنة 2010، وهو ما يعني أن انخفاض قيمتها سنة 2009 عكس انخفاضا كليا في الصادرات الخارجية، ومن هذا نستنتج أن الأزمة العالمية كان لها أثر ملحوظ على الصادرات البينية بين دول الميركوسور، وهو ما يعكسه انخفاض سنة 2009، وجاء هذا التأثير كنتيجة لتأثر الصادرات الإجمالية.

❖ **أما بالنسبة للواردات البينية:** فنلاحظ أن قيمتها انخفضت هي كذلك سنة 2002 إلى 10.7 مليار دولار، بعد أن كانت 15.9 سنة 2001، وكانت لها نفس طبيعة الصادرات البينية، حيث شهدت ارتفاعات مستمرة من سنة 2003 إلى غاية 2008، حيث سجلت 43.7 مليار دولار، ثم انخفضت في سنة 2009 إلى 32.8 مليار دولار، وارتفعت بعد ذلك في سنة 2010 لتبلغ 44.4 مليار دولار. أما حصتها النسبية فعرفت ارتفاعات معتبرة من سنة 2003 إلى سنة 2005 لتبلغ 19.74%، ثم بدأت تنخفض بعد ذلك لتبلغ سنة 2010: 16.66%. ويتضح من خلال هذه الأرقام أن قيمة

الواردات البينية تأثرت بشكل واضح بالأزمة العالمية وهذا ما يبينه انخفاض سنة 2009، وجاء هذا التأثير كنتيجة لتأثر الواردات الإجمالية، وهو ما يبينه ارتفاع نسبتها سنة 2009 على حساب الواردات خارج الميركوسور، ثم انخفاضها سنة 2010.

2.تأثير الأزمة العالمية على التجارة البينية داخل الأسيان:

حققت التجارة البينية داخل الأسيان تطورا في بداية السبعينات، حيث زادت حصة الصادرات البينية من 15.3% سنة 1967 إلى 19.1% سنة 1980، أما الواردات فزادت من 9.9% إلى 12.5%. إلا أنه يلاحظ تراجع في التجارة البنية في المنتصف الثاني من الثمانينات، ويعود هذا التراجع إلى اعتماد دول الرابطة على سياسة حمائية في إطار التجمع وتحرير التجارة البينية على أساس سلع معينة ومحددة، وتجنب التحرير الشامل للتجارة في بداية التسعينيات، فتراوحت حصة الصادرات البينية لرابطة الأسيان في إجمالي صادراتها بين 15% و18% خلال الفترة 1980- 1990، بينما تراجعت حصة الواردات من حوالي 14% سنة 1980 إلى 11% عام 1990[15].

وفي بداية التسعينات، بدأت دول رابطة الأسيان تعطي اهتماما لتحرير التجارة والذي ساهم في تطوير التجارة البينية، حيث تراوحت حصة الصادرات البينية خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى غاية 2001 بين 21.2% و21.5%، أما الواردات البينية، فتراوحت قيمتها بين 17.9% و21.4%. وتسمح طبيعة الهيكل الاقتصادي والتجاري لاقتصاديات الأسيان بانتقال آثار الأزمات العالمية إلى متغيراتها الكلية، ومن ذلك التجارة الخارجية. ويمكن تمثيل تطورات التجارة البينية داخل تكتل الأسيان خلال الفترة 2001- 2010 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): تطور الصادرات البيينية والواردات البينية داخل تكتل الأسيان خلال الفترة 2001- 2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات البينية (مليار دولار)	86.6	92.4	117.2	141.6	165.3	191.6	218.5	252	201.3	264.5
الحصة النسبية من إجمالي الصادرات (%)	22.34	22.68	24.68	24.89	25.19	24.9	25.24	25.46	24.73	25.14
الواردات البينية (مليار دولار)	77.0	84.3	100.9	125.2	151.1	174.1	194.8	228.5	177.8	233.5
الحصة النسبية من إجمالي الواردات (%)	22.19	22.97	24.5	24.37	25.06	25.3	25.12	24.34	24.58	24.59

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للتجارة.

يمثل هذا الجدول تغيرات قيمتي الصادرات والواردات بين دول رابطة الأسيان،ويلاحظ أن قيمتي الصادرات البينية والواردات البينية مرتفعة مقارنة بمثيلتيها في تكتل الميركوسور، حيث بلغت متوسطاتهما 173.1 مليار دولار و154.7 مليار دولار على الترتيب، أما بالنسبة للحصة النسبية، فهي نسبة متوسطة مقارنة مع تكتلات أخرى، حيث بلغت أعلى نسبة للصادرات البينية 25.46% في سنة 2008، بينما بلغت أعلى نسبة للواردات البينية 25.12 في سنة 2007.

أما بالنسبة لتأثر التجارة البينية بالأزمة العالمية، فمن خلال متابعة تطورات قيمتي الصادرات البينية والواردات البينية خلال فترة الدراسة نسجل ما يلي:

❖ **بالنسبة للصادرات البينية:** نلاحظ أن قيمتها عرفت ارتفاعات مستمرة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008 لتبلغ 252 مليار دولار، ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2009 إلى 201.3 مليار دولار، وارتفعت سنة 2010 إلى أعلى قيمة لها بـ 264.5 مليار دولار. أما حصتها النسبية، فتراوحت قيمتها بين 22.34% و 25.46% كأعلى قيمة لها خلال الفترة 2001- 2008، ثم انخفضت بعد ذلك سنة 2009 إلى 24.73، وعاودت الارتفاع سنة 2010 لتبلغ 25.14%. ومن خلال هذه الأرقام نستنتج أن الأزمة العالمية أثرت بشكل سلبي على قيمة الصادرات البينية لصالح الصادرات خارج الأسيان، وهو ما يدل عليه انخفاض نسبتها من الصادرات الإجمالية.

❖ **أما فيما يتعلق بأداء الواردات البينية:** فنقرأ من خلال أرقام الجدول ارتفاعات متتالية لقيمتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 (77 مليار دولار) إلى غاية سنة 2008 (228.5 مليار دولار)، ثم انخفضت بحدة سنة 2009 لتسجل 177.8 مليار دولار، وارتفعت إلى أعلى قيمة لها في سنة 2010 لتصل إلى 233.5 مليار دولار. وبالنسبة لحصتها النسبية فارتفعت قيمتها من 22.19% سنة 2001 إلى 25.12% سنة 2007، ثم انخفضت سنة 2008 إلى 24.34%، وعاودت ارتفاعها خلال سنتي 2009 و2010 لتقارب 24.6%. ومن هذا نستنتج أن الأزمة العالمية أثرت بشكل واضح على أداء الواردات البينية داخل تكتل الأسيان، وهو ما يبينه انخفاض قيمتها سنة 2009، في حين أن نسبتها لم تتغير، مما يعني أن هذا الانخفاض عكس انخفاضا في الواردات الإجمالية.

3. تأثير الأزمة العالمية على التجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاق متعدد الأطراف هدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية، خلال فترة زمنية محدد 10 سنوات، وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10% سنويًا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة[16].

وكان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية 13 التي انعقدت في عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 27 و28 مارس 2001، قد كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره رقم 212، بدراسة الإسراع في تخفيض معدلات التعريفة الجمركية بين الدول العربية، وإمكان إزالتها نهائياً عام 2005، وبناءًا عليه اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة العادية التاسعة والستون المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 11 – 14 فبراير 2002، قراراً رقم 1431 يقضي بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل سنوياً على النحو التالي:

- ✓ 10 % ابتداءً من 2003/1/1؛
- ✓ 20 % ابتداءً من 2004/1/1؛
- ✓ 20 % ابتداءً من 2005/1/1.

وتسمح الطبيعة الهيكلية لجل اقتصاديات الوطن العربي بوجود تبعية كبيرة للخارج في عدة مجالات، مما يؤدي إلى تأثر اقتصادياتها وتجارتها الخارجية بتغيرات الاقتصاد العالمي، ويمكن تمثيل تغيرات قيم ومعدلات التجارة البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): تطور الصادرات البيينية والواردات البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال الفترة 2001-2009

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009*
الصادرات البينية (مليار دولار)	16.44	20.36	24.61	34.85	47.05	57.3	69.2	90.24	73
الحصة النسبية من إجمالي الصادرات (%)	7.51	9.02	8.92	9.47	9.01	9.01	9.28	9.13	10.75
الواردات البينية (مليار دولار)	17.45	20.19	22.84	32.85	42.92	52.2	62.46	81.21	64.88
الحصة النسبية من إجمالي الواردات (%)	11.11	12.56	12.12	13.33	13.09	13.8	12.33	12.23	11.52

*: **بيانات أولية**. المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الإحصائية لصندوق النقد العربي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد).

يوضح هذا الجدول تغيرات قيمتي صادرات وواردات الدول العربية المنظمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فيما بين بعضها البعض. ويتضح من خلال تتبع أرقامه أن قيمتي الصادرات والواردات البينيتين شهدتا ارتفاعات متتالية من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008، حيث بلغتا أعلى قيمتين لهما في هذه السنة بـ 90.24 مليار دولار و 81.21 مليار دولار على الترتيب، ثم انخفضت قيمة كل منها بحدة خلال سنة 2009. أما بالنسبة للحصة النسبية من التجارة الإجمالية، فتعتبر نسبة ضعيفة ودون المستوى المأمول لكلا جانبي التجارة البينية، إذ أن أعلى نسبة للصادرات البينية من الصادرات الإجمالية بلغت 10.75% في سنة 2009، بينما بلغت أعلى نسبة للواردات البينية من الواردات الإجمالية 13.8%، وكان ذلك في سنة 2006.

وفيما يخص تأثر التجارة البينية بالأزمة العالمية، فإنه ومن خلال تتبع تغيرات قيم ومعدلات التجارة البينية، يمكن تسجيل ما يلي:

❖ **بالنسبة للصادرات البينية:** نلاحظ أن قيمته كانت في سنة 2001: 16.44 مليار دولار، ثم ارتفعت بشكل جيد بعد ذلك حتى وصلت سنة 2008 إلى أعلى قيمة لها بـ: 90.24 مليار دولار، إلى أنها شهدت انخفاضا حادا سنة 2009، حيث سجلت 73 مليار دولار. أما نسبة الصادرات البينية من الصادرات الإجمالية، فقد عرفت تذبذبات في قيمتها خلال سنوات الدراسة وتراوحت بين 7.5% و10.75%، وهذا يعني أن التطورات التي شهدتها قيمة الصادرات البينية كانت نتيجة لارتفاعات في الصادرات الإجمالية، أو كانت عبارة عن تطورات سعرية، وهو

الرأي المرجح على اعتبار الارتفاعات التي شهدتها الأسعار العالمي للسلع والخدمات. ومن هذا التحليل نستنتج أن الصادرات البينية داخل منطقة التجارة العربية الكبرى تأثرت سلبا بالأزمة المالية العالمية، وهو يدل عليه انخفاض قيمتها سنة 2009، وبالمقابل تأثرت نسبتها إيجابا خلال نفس السنة على حساب الصادرات خارج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

❖ **أما فيما يتعلق بالواردات البينية:** فقد تطورت قيمتها هي الأخرى، حيث ارتفعت من 17.45 مليار دولار سنة 2001 إلى 81.21 مليار دولار سنة 2008، إلا أنها انخفضت بشدة سنة 2009 حيث سجلت 64.88 مليار دولار، أما فيما يتعلق بنسبتها من الواردات الإجمالية، فتعتبر أفضل من نسبة الصادرات البينية، حيث تراوحت قيمتها بين 11.11% و13.8% خلال فترة الدراسة. ويعني هذا الثبات النسبي أن تطورات قيمة الواردات البينية كانت تطورات اسمية وغير حقيقية. ومن خلال هذه الأرقام يمكن أن نستنتج أن الأزمة المالية أثرت سلبا على الواردات البينية داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وهو ما يدل عليه انخفاض قيمتها وحصتها النسبية في سنة 2009.

الخاتمة:

يعتبر الهدف الأساسي من إنشاء التكتلات الاقتصادية بالنسبة للدول على اختلاف درجة نموها هو الوصول إلى تحرير كلي لتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بينها، ويسمح لها هذا برفع عوائد العمليات الإنتاجية عن تخفيض تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج. وتساعد التكتلات كذلك على الاستفادة من كافة مزايا الإنتاج والاستخدام التي تتوفر عليها الدول المنظمة إليها، وتساهم بذلك في الرفع من معدلات النمو الاقتصادية لها، وتقليل تبعيتها إلى الخارج فيما يتعلق بصادراتها وارداتها خاصة بالنسبة للدول النامية.

وبقدر ما يعتبر التكتل الاقتصادي كجدار تجاري في مواجهة تأثيرات التغيرات الخارجية، إلى أنه لا يمكن فصل سير وأداءه الاقتصادي عن التأثيرات الخارجية. حيث تسمح العلاقات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية لاقتصاديات التكتل مع الدول الخارجة عن نطاقه، من التأثير على الأداء الفردي لها، وخاصة بالنسبة للدول الهشة اقتصاديا، ثم يمتد هذا التأثر إلى باقي دول التكتل، ويظهر هذا جليا في أوقات الأزمات الاقتصادية، حيث تقف هذه الأوضاع في كثير من الأحيان عائقا أمام تطبيق بعض التعهدات والالتزامات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية التفضيلية، وهو ما ينعكس مباشرة على أداء التجارة البينية داخل التكتل الاقتصادي.

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مدى تأثر التجارة البينية للتكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، وهذا من خلال إسقاطها على ثلاثة تكتلات وهي: الميركوسور، الأسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

نتائج الدراسة: ويمكن بلورة النتائج المتوصل من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تعتبر الأزمة العالمية لسنة 2008 هي الأقوى والأشمل منذ أزمة الكساد الكبير سنة 1929، وقد أثرت على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية لمعظم الدول، وكانت التجارة الخارجية العالمية واحدة من انعكاسات هذه التأثيرات، حيث انخفضت معدلاتها بحدة نتيجة لمعاناة الدول المتقدمة والنامية من آثارها على أدائها الاقتصادي.

- يمثل التكتل الاقتصادي فرصة للتربح بالنسبة لمختلف الدول من المزايا الإنتاجية لها، وتقاسمها مع الدول المجاورة لها، ولذلك لجأت معظم دول العالم النامي إلى التجمع في تكتلات اقتصادية مع الدول النامية المجاورة لها، رغبة منها في إزالة الآثار الاقتصادية للعالم الخارجي عليها. غير أن معظم هذه التكتلات لا تتعدى درجة منطقة تجارة حرة في تكاملها، ولا يزال أداء تجارتها البينية بعيدا عن الأداء المأمول مقارنة بالتكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة.

- كان لآثار الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 آثار واضحة على أداء التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، حيث أثبتت الدراسة أن قيمة التجارة البينية لتجمعات الميركوسور، الأسيان، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، انخفضت بحدة خلال سنة 2009 بعد أن شهدت ارتفاعات في السنة التي سبقتها. غير أن نسبة التجارة البينية من التجارة الإجمالية لهذه التكتلات لم تتأثر عموما بنفس درجة تأثر قيمتها، مما يدل أن انخفاض هذه القيمة جاء نتيجة لانخفاض قيمة التجارة الإجمالية لاقتصاديات التكتلات، والتي تأثرت بالأزمة المالية العالمية.

اختبار الفرضيات: من خلال نتائج الدراسة التي قمنا بها، فإنه يمكن التحقق من أن الأزمة المالية العالمية أثرت سلبا على التجارة البينية داخل التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية، وهو ما يعني أن الفرضية الموضوعة لهذه الدراسة قد أثبتت صحتها.

التوصيات: لقد سمحت لنا هذه الدراسة بالتطرق إلى أوضاع التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية والدول العربية، والتعرف على مستوى التكامل الذي وصلت إليه، ودرجة ارتباطها بالعالم الخارجي وتأثرها بتغيرات مؤشراته الاقتصادية. وعليه فإنه يمكننا بلورة توصياتنا فيما يتعلق بفحوى البحث من خلال النقاط التالية:

- تتميز التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بضعف تطورها ودرجة تكاملها مقارنة بتكتلات الدول المتقدمة، ولذلك فيجب العمل على إيجاد آلية تسمح بالتطوير المشترك لاقتصاديات دولها، بما يسمح برفع معدلات التكامل، وزيادة عدد مجالاته.

- لازال الأداء الاقتصادي للدول النامية مرتبطا بتغيرات مؤشرات العالم الخارجي وخاصة الدول المتقدمة أكثر مما هو متعلق بأداء تكتلاتها، وعليه فيجب تطوير السياسات الكلية لهذه التكتلات وتنسيق السياسات الجزئية لاقتصادياتها، بما يسمح بتقليل تبعيتها إلى العالم الخارجي.

- تمثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اتفاقية جيدة من حيث أهدافها وإجراءاتها، غير أن أداءها الكلي والمتمثل في المبادلات البينية داخلها لازالت ضعيفة جدا ومتأخرة عن مثيلاتها في العالم النامي، ولذلك يجب العمل على إيجاد الحلول التي تسمح بتطويرها ورفع درجة تكاملها، بما يسمح بتنمية اقتصاديات الوطن العربي وتحقيق تكاملها الشامل.

الهوامش والإحالات:

[1] حسين عبد المطلب الأسرج: تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري .MPRA Paper ، العدد 08، رقم 12604، جانفي 2009. ص7.

[2] Laure BOUET : Le commerce international face à la crise financiére de 2007. CREG 2010- 2011 – Economie. P 2.

[3] Ion CIUREA, Cornelia MIU: The impact of the financial crisis on the international commerce .University of Pietistic, Scientific Bulletin-Economic Sciences, Vol. 8(14). p 6.

[4] علا الصيداني: أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية . اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة العالمية، الإتحاد العالم لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009- بيروت. ص2.

[5] علا الصيداني، نفس المرجع السابق، ص 2.

[6] محمود ببيلي: الاتفاقيات التجارية الإقليمية . ملخص سياسات رقم 27، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي السورية، نيسان 2008. ص 1.

[7] محمود ببيلي، نفس المرجع السابق، ص1.

[8] من موقع ويكيبيديا، تاريخ الإطلاع: 30-10-2011.

[9] من موقع ويكيبيديا، تاريخ الإطلاع: 30-10-2011.

[10] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب: رابطة دول جنوب شرق آسيا (الأسيان) ASEAN "نموذج الدول النامية المنفتحة" . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس، ص 82.

[11] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، نفس المرجع السابق، ص 83.

[12] فلاح خلف الربيعي: التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية .http://www.arabvolunteering.org/corner/avt13811.html، جوان 2008، تاريخ الإطلاع: 16-10-2011.

[13] محمد راتول: مطبوعة الاقتصاد الدولي . السنة الجامعية 2006/2005، ص 281.

[14] نزيه عبد المقصود محمد مبروك: التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة . دار الفكر الجامعي، 30 شارع سوتير، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 64.

[15] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 87.

[16] جامعة الدول العربية: الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية، القاهرة، نوفمبر2007 .ص 12.